

Distr.: General
27 June 2023

القرار 2688 (2023)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9360 المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2023

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وباستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإنه يشدد على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي،

وإنه يحيط علماً بالتقرير النهائي (S/2023/431) لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أنشئ عملاً بالقرار 1533 (2004)، ثم مُدِّدت ولايته بالقرارات 1807 (2008) و 1857 (2008) و 1896 (2009) و 1952 (2010) و 2021 (2011) و 2078 (2012) و 2136 (2014) و 2198 (2015) و 2293 (2016) و 2360 (2017) و 2424 (2018) و 2478 (2019) و 2528 (2020) و 2582 (2021)، و 2641 (2022)،

وإنه يعرب عن قلقه من استمرار وجود الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعاناة التي تفرضها على السكان المدنيين في البلد، بما في ذلك من جراء انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومن التقارير عن الصلات القائمة بين القوات الديمقراطية المتحالفة والشبكات الإرهابية، مما قد يزيد من تفاقم النزاعات ويسهم في تقويض سلطة الدولة، وإنه يعرب كذلك عن قلقه من استمرار استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة، وهو ما يمكن هذه الجماعات المسلحة من تنفيذ عملياتها، وإنه يدين بشدة تقديم أي نوع من أنواع الدعم لها، وإنه يعيد تأكيد دعمه للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، وإنه يدعو جميع الدول الموقعة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة،

وإنه يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبيل كفالة المساءلة، وإنه يكرر تأكيد ضرورة قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء تحقيق كامل في مقتل عضوي فريق الخبراء والمواطنين الكونغوليين الأربعة المرافقين لهم وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، وإنه يرحب بعمل



فريق الأمم المتحدة، المعروف باسم آلية المتابعة، الذي جرى إيفاده لمساعدة السلطات الكونغولية في تحقيقاتها، بالاتفاق مع السلطات الكونغولية، **وإنه يرحب كذلك** باستمرار تعاونها،

وإنه يرحب بتقرير حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم عملاً بالقرار 2667 (2022)، **وإنه يشدد** على أهمية تعزيز تدابير السلامة والفعالية في إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتأمينها، لأغراض من بينها الحد من مخاطر تحويل وجهة المواد المصدرة المستخدمة في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع نحو الجماعات المسلحة، **وإنه يدعو** حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة بذل جهودها، **وإنه يشجع** الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على زيادة دعمهم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد،

وإنه يشدد على أن التدابير المفروضة بموجب هذا القرار لا يقصد بها أن تكون لها آثار ضارة على الوضع الإنساني للسكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، **وإنه يشير** إلى القرار 2664 (2022)، **وإنه يقرر** أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين،

وإنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - **يقرر** أن يجدد حتى 1 تموز/يوليه 2024 التدابير المنصوص عليها في الفقرات من 1 إلى 6 من القرار 2293 (2016)، بما في ذلك المسائل التي أعيد تأكيدها فيه؛

2 - **يؤكد من جديد** أن التدابير الواردة في الفقرة 5 من القرار 2293 (2016) تسري على الجهات من الأفراد والكيانات التي تعينها اللجنة، على النحو المبين في الفقرة 7 من القرار 2293 (2016)، والفقرة 3 من القرار 2360 (2017)، والفقرة 3 من القرار 2582 (2021)، والفقرة 3 من القرار 2641 (2022)، ويشير إلى الفقرة 1 من القرار 2664 (2022)؛

3 - **يكرر التأكيد** على أن التدابير المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار 1807 (2008) ما زالت سارية على جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

4 - **يطلب** إلى الدول أن تكفل امتثال جميع ما تتخذه من تدابير تنفيذاً لهذا القرار لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الانطباق؛

5 - **يقرر** أن يمدد حتى 1 آب/أغسطس 2024 ولاية فريق الخبراء على نحو ما نص عليها في الفقرة 6 من القرار 2360 (2017)، **ويعرب عن اعتزله** القيام في أجل أقصاه 1 تموز/يوليه 2024 باستعراض تلك الولاية واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن مواصلة تمديدها، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ بأسرع ما يمكن التدابير الإدارية اللازمة لإعادة تشكيل فريق الخبراء، بالتشاور مع اللجنة، مستعيناً في ذلك حسب الاقتضاء بخبرة أعضاء الفريق المنشأ عملاً بالقرارات السابقة، **ويعيد تأكيد** أهمية ضمان أمن وسلامة أعضاء فريق الخبراء؛

6 - **يدعو** إلى تعزيز التعاون بين الدول كافة، ولا سيما دول المنطقة، وفريق الخبراء، **ويطلب** من فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس، بعد مناقشة يجريها مع اللجنة، تقريراً لمنتصف المدة في موعد أقصاه 30 كانون الأول/ديسمبر 2023 وتقريراً نهائياً في موعد أقصاه 15 حزيران/يونيه 2024،

وأن يقدم كذلك إلى اللجنة تقارير شهرية مستوفاة بآخر المستجدات، باستثناء الشهرين اللذين يحل فيهما موعد تقديم تقرير منتصف المدة والتقرير النهائي؛

7 - **يؤكد من جديد** الأحكام المتعلقة بالإبلاغ على النحو المبين في القرارين 2360 (2017) و 2478 (2019)؛

8 - **يشير** إلى المبادئ التوجيهية المنظمة لسير عمل اللجنة بصيغتها التي اعتمدها اللجنة في 6 آب/أغسطس 2010، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى أن تستخدم على النحو المناسب الإجراءات والمعايير الواردة فيها، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل الإدراج في قائمة الجزاءات والرفع منها، ويشير في هذا الصدد إلى القرار 1730 (2006)؛

9 - **يشير** إلى التزام الأمين العام بأن تبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لضمان تقديم قتلة عضوي فريق الخبراء والرعايا الكونغوليين الأربعة المرافقين لهما إلى العدالة، **ويشدد** على أهمية أن يواصل الأمين العام إيفاء آلية المتابعة، التي تتألف حالياً من مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة وأربعة خبراء تقنيين وموظفي دعم، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل المساعدة في إجراء التحقيق الوطني، وذلك في حدود الموارد المتاحة؛

10 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.